

الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر

أ. بوسهمين أحمد*

قسم علوم التسيير

كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة بشار

الجزائر

المخلص

يعدُّ الرهان الاقتصادي والاجتماعي للاستثمار في مؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها المصغرة في الجزائر ذا أهمية بالغة، حيث أن الاستثمار في مؤسسات المصغرة يوفر إجراءات تسييرية أقل تعقيداً وطرق إنتاج أكثر مرونة وقدرات تكيف أكثر ملامحة مع نسيج الأسواق المحلية والدولية التي تعرف ارتفاع في درجات عدم التأكد، ولهذا عرف هذا النوع من الاستثمار في الجزائر نمواً نتيجة العلاقات الباطنية الهامة وكذلك لارتفاع مكانته في النسيج الاقتصادي، فأصبح الاهتمام به وتنميته ضرورة لبلوغ التنمية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، المؤسسة المصغرة، التنمية الاقتصادية، التنمية المحلية

* أستاذ مساعد بجامعة بشار، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

univahmed@gmail.com أو univ_ahmed@yahoo.fr

المقدمة:

إذا كانت التنمية عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية تؤدي إلى التغلب على مظاهر التخلف، وتمكن الفرد من التفاعل مع بيئته والتحكم فيها إلى حد ما، فإن ثمة حاجة إلى توسيع أهداف التنمية بحيث لا تقتصر على النمو السريع للنتائج القوي الإجمالي، وإنما تشمل خلق فرص عمل واستئصال الفقر وتحسين توزيع الدخل والوفاء بالاحتياجات الأساسية... الخ.

وبهذا يعدُّ الاستثمار في مجال المؤسسات المصغرة بحق ذا أهمية كبيرة، بوصفه منفذاً جديداً لاستغلال الموارد والخدمات المحلية نظراً إلى ارتباط أغلبها بذلك، ومن ثم فهي تضيف موارد إلى البلد من خلال عملية سد الحاجات المحلية والعزوف عن استيراد السلع المثلية، والمساهمة الفعالة في عملية التصدير لسلع لها ميزة نسبية محلية.

فالاستثمار في المؤسسة المصغرة لم يقتصر على النواحي الاقتصادية فقط، بل يتجاوز ذلك ليشمل النواحي الاجتماعية والثقافية... فهي حقل لتعليم المهارات التسييرية والفنية والخبرات، كما أنها تكفل خلق العديد من فرص العمل، وخصوصاً أن معظم البلدان النامية ومنها الجزائر تعاني الكثير من المشاكل السكانية نتيجة لسوء التخطيط وعدم الاستغلال الأمثل للموارد الموجودة، وما يصاحبها من أبعاد وأخطار على العمالة والحاجة الملحة لارتفاع بمستوى المعيشة.

إن للاستثمار في المؤسسة الدور الرائد للمؤسسات المصغرة ومساهمتها في إنعاش الاقتصاد وتحسين الدخل الوطني، كما أن سهولة تكيفها مع البيئة ومرونتها تجعلها قادرة على رفع التحديات التنافسية والتنموية ومنه غزو الأسواق المحلية والوطنية وحتى الخارجية، وهذا يكسبها موقعاً جديداً ضمن خريطة الاقتصاد الوطني، فهي تمثل أفضل الوسائل المتاحة للإنعاش الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

ولهذا جاء البحث للإجابة عن السؤال الجوهرى وهو:

• ما الدور التنموي الذي يؤديه الاستثمار في مجال المؤسسة المصغرة في الجزائر؟

لاشك أن الاستثمار في مجال المؤسسات المصغرة يؤدي دوراً مهماً وحيوياً في التنمية الاقتصادية وبالخصوص في التنمية المحلية، وذلك من خلال ما تقدمه من مساهمة من

جهة في الناتج المحلي الإجمالي، ومن جهة ثانية المساهمة بفعالية في التصدير وزيادة قدرات الابتكار، أضف إلى ذلك كونها تمثل وعاءً رئيسياً لاستقطاب العمالة.

وتعزز هذا المسعى في الجزائر بإشياء هيئات تقوم بدعم هذا النوع من الاستثمارات وتشجيعها وتنميتها، ومن أهمها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "ANSEJ"^[1]، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM"^[2]، فضلاً عن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة "CNAC"^[3]، هذا الأمر أدى إلى ارتفاع ملحوظ في عدد المؤسسات المصغرة خلال مدة قصيرة من الزمن.

وفي هذا البحث سنتطرق إلى أسس تحديد مفهوم المؤسسة المصغرة مبرزين أهم العوامل التي أدت إلى وجود صعوبة في تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها المصغرة، وإلى المعايير المعتمدة لتعريف المؤسسات المصغرة وتمييزها عن باقي المؤسسات الأخرى، والتعريف الذي تتبناه الجزائر للمؤسسة المصغرة، وبعدها نتطرق إلى أهم المحطات التنموية التي يسهم فيها الاستثمار في المؤسسات المصغرة. وهذا من خلال المبحثين الآتيين:

§ المبحث الأول: أسس تحديد مفهوم المؤسسات المصغرة

§ المبحث الثاني: الدور التنموي للاستثمارات في المؤسسة المصغرة في الجزائر

المبحث الأول: أسس تحديد مفهوم المؤسسات المصغرة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها المؤسسات المصغرة، تختلف من قطاع إلى آخر ومن مكان لآخر، فقد يمكن عد مؤسسة مصغرة في قطاع إنتاج متطور بمنزلة مؤسسة كبيرة في قطاع إنتاج غير متطور، والعكس صحيح، كما أن المعايير المستخدمة في قياس حجم المؤسسات مختلفة ومتعددة، منها: حجم العمالة، وقيمة الموجودات، وحجم المبيعات، وهي معايير نسبية يمكن أن تكون صحيحة في مجال نشاط محدد وغير صحيحة في مجال نشاط آخر^[4]، فكثر من المؤسسات في البلدان المتطورة تمتاز حالياً بحجم عمالة قليل وحجم مبيعات كبير، أو قيمة موجودات عالية، كما أن الكثير من المؤسسات في الدول النامية نتيجة لافتقارها إلى وسائل الإنتاج المتطورة والتقنيات الحديثة، تعتمد على الموارد البشرية بشكل أساسي في نشاطها، وبذلك يكون فيها حجم العمالة كبيراً جداً ومبيعاتها

وقيمة موجوداتها منخفضة، كما أن حجم المبيعات كمؤشر يكون غير دقيق في أوقات التضخم، حيث يعكس رقماً كبيراً دون أن يشير إلى حقيقة نشاط المؤسسة.

ولهذا السبب سوف نتطرق في هذا المبحث إلى النقاط الآتية:

§ العوامل التي أدت إلى صعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات المصغرة والصغيرة

§ معايير تحديد التعريف للمؤسسات المصغرة والصغيرة

§ تعريف الجزائر للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة

§ التعريف المعتمد في الدراسة

§ الأجهزة المساعدة على الاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر

1- العوامل التي أدت إلى صعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات المصغرة:

أثار تحديد مفهوم المؤسسات المصغرة كثيراً من الجدل في الأدب الاقتصادي، رغم وجود المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وانتشارها في دول العالم النامي والمتقدم كافة على حد السواء، فالغرض من وضع تعريف للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة جد مهم للأسباب الآتية^[5]:

§ تحديد أعضاء القطاع وبمعنى آخر المجموعات المستهدفة حتى يتمكن المسؤولون من اتخاذ القرارات التحفيزية لفائدة المقاولين .

§ تيسير جمع البيانات عن هذا القطاع لاستخدامها في وضع تقارير عن التقدم في عملية التنمية الاقتصادية، وتقديم الاستشارات لهذه المنشأة حول الفرص الاستثمارية والعقبات والاتجاهات الجديدة.

§ تيسير تنمية وتوضيح السياسات الاقتصادية التي تشجع النمو بصفة عامة، ونمو قطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.

§ تبني فهم أفضل لدور المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وأثرها في النمو الاقتصادي.

إلا أن مفهوم هذه المؤسسات لا يزال يثير كثيراً من الجدل بين الأوساط الاقتصادية الدولية والمحلية، كما أن كثيراً من الدول يتعذر عليها تحديد المفهوم لاختلاف وضعها الاقتصادي والتنظيمي، وقد نجد على مستوى دولة واحدة عدة تعاريف للمؤسسات المصغرة

والصغيرة، وذلك راجع إلى الاختلاف والتباين الموجود في النشاط الاقتصادي من مؤسسة إلى أخرى، والاختلاف الموجود كذلك بين درجة النمو الاقتصادي، ومدى التقدم التكنولوجي، ومكانة هذه المؤسسات في السياسات التنموية من دولة إلى أخرى... الخ. ومنه فالأسباب المؤدية إلى اختلاف التعاريف بين المفكرين وبين الدول وبين الهيئات الاقتصادية، يمكن حصره في الأسباب الآتية^[6]:

- أ- اختلاف درجة النمو الاقتصادي.
- ب- اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي وفروعه.
- ت- شمولية المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة.
- ث- العوامل التقنيّة والعوامل السياسية.
- ج- إشكالية القطاع غير الرسمي.

2- معايير تحديد التعريف للمؤسسات المصغرة والصغيرة

رأينا فيما سبق أن تحديد تعريف دقيق للمؤسسات المصغرة والصغيرة حتى المتوسطة منها على أساس يتفق عليه الجميع يشكل صعوبة كبيرة، لذلك تم الاعتماد على جملة من المعايير يمكن الاستناد إليها في محاولة تحديد ماهية هذه المؤسسات، وهذا رغم كثرة هذه المعايير التي تشكل هي الأخرى مشكلة في تحديد هذه الماهية، فهي تشمل على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، معيار عدد العمال، ورأس المال، مستوى التنظيم، ودرجة الانتشار، وكمية الإنتاج أو قيمته، وحجم المبيعات، ومستوى الجودة... الخ، وقد يستخدم أي من هذه المعايير منفردا كما قد يحتاج الأمر إلى استخدام أكثر من معيار واحد في الوقت نفسه.

وتكمن مشكلة هذه المعايير في صعوبة الاختيار المناسب بينها، كما يمكن تصنيفها إلى صنفين هما^[7]:

- أولا - المعايير الكمية^[8]
- ثانيا - المعايير النوعية (أو معايير وظيفية)^[9]

1-2 المعايير الكمية:

المعايير الكمية هي من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، وهي تخص مجموعة من المؤشرات التقنيّة الاقتصادية، ومجموعة أخرى من المؤشرات النقدية.

تتمثل أهم المعايير الكمية في: معيار العمالة (عدد العمال)، وحجم الإنتاج، ورأس المال المستثمر، والتقدم التكنولوجي، ومعيار حجم الإنتاج وقيمته... الخ .

2-1-1 معيار عدد العمال أو معيار العمالة:

يعدُّ هذا المعيار أكثر المعايير استخداماً عند التمييز بين المؤسسات (المصغرة والصغيرة والمتوسطة) والمؤسسات الكبيرة، خاصة عند المقارنة على المستوى الدولي^[10]، ويعكس عدد العمال أهم المعايير الكمية في تحديد حجم المؤسسة بغض النظر عن طبيعة النشاط، ويتراوح عدد العمال في المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة باختلاف كل دولة ومقاومتها الاقتصادية والصناعية، ففي الغالب نجد عدد العمال يتراوح ما بين عامل واحد إلى خمسين عاملاً في معظم الدول النامية^[11].

لكن استخدام التقنيات الحديثة في بعض المؤسسات جعل حجم العمالة يتضاءل مقارنة بالمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة التي لا تستخدم التكنولوجيا، لأن نشاطات المؤسسات المصغرة والصغيرة كانت سابقاً تعتمد فقط على المهارة اليدوية وإمكانيات العمل بالدرجة الأولى، ولهذا تغير استخدام معيار العمالة في المدة الأخيرة عن المدة السابقة كمحدد لحجم نشاط المؤسسة.

ومن ثمَّ أصبح المفهوم أكثر تعقيداً باستخدام معيار العمالة، لأنَّه يستخدم في فصل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبرى، لكن التقدم التكنولوجي والاستخدام الحديث لأساليب الإنتاج التي تعتمد على المعرفة جعل كثيراً من المؤسسات تستعمل عدداً محدوداً من العمالة فضلاً عن اعتمادها على كثافة رأس المال^[12].

على الرغم من كل الانتقادات^[13] التي وجهت لمعيار العمالة، إلا أنه من أكثر المعايير الكمية استخداماً^[14].

2-1-2 معيار رأس المال المستثمر:

يعتمد هذا المعيار كثيراً في تحديد حجم المؤسسات، بحيث إذا كان حجم رأس المال المستثمر كبيراً عدت المؤسسة كبيرة، أما إذا كان صغيراً نسبياً فتعدُّ المؤسسة مصغرة أو صغيرة أو متوسطة، مع الأخذ بالحسبان درجة النمو الاقتصادي لكل دولة.

ويتضمن هذا المعيار التفرقة بين رأس المال الثابت (الأرض، المباني، الآلات التي تعكس حجم الطاقة الإنتاجية للمشروع)، ورأس المال المتغير (العناصر الإنتاجية المتغيرة التي يمول بها المشروع أصوله المتداولة كلها من خدمات وأجور وعاملين... الخ)، فهناك من يعتمد على رأس المال المتغير ويستبعد قيمة الأصول الثابتة لاختلاف قيمتها من وقت إلى آخر، حتى لا تعطي نتائج مضللة عند تصنيف المؤسسات، لأن إضافة رأس المال الثابت يؤدي إلى استبعاد بعض المؤسسات عن دائرة المؤسسات المصغرة والصغيرة.

2-1-3 معيار العمالة ورأس المال المستثمر (معيار مزدوج):

يعتمد هذا المعيار في تحديد المؤسسات الصناعية والتجارية المختلفة، وذلك بالجمع بين المعيارين السابقين، أي معيار العمالة ومعيار رأس المال في معيار واحد يعمل على وضع حد أقصى لعدد العمال بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة، ويعدّ من المعايير المهمة التي تستخدمه كثير من الدول عند تحديد مفهوم المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة.

وينطوي هذا المعيار على علاقة عكسية بين العاملين وحجم رأس المال المستثمر :

§ معيار كثيف العمالة [يرتفع فيه معدل العمالة/رأس المال] ويستخدم هذا المعيار في الدول التي تعاني من بطالة (وفرة في العمالة).

§ معيار كثيف رأس المال [يرتفع فيه معدل رأس المال/العمل] وتستخدمه الدول التي لديها وفرة رأس المال

2-1-4 معايير أخرى^[15]:

إلى جانب المعايير السالفة الذكر هناك معايير أخرى من أهمها : معيار التقدم التكنولوجي، معيار حجم الإنتاج وقيمه، معيار كمية المواد الخام المستخدمة وقيمتها، ومعيار عدد الآلات، ومعيار حجم المبيعات، ومعيار أسلوب الإنتاج ومدى ارتباطه بالكفاءة اليدوية والميكانيكية، ومعيار مستوى التنظيم، معيار الجودة،..... الخ.

2-2 المعايير النوعية :

بعد تطرقنا إلى المعايير الكمية نستنتج أنها تتضمن بعض النقصان، ومن ثمّ عدم قدرتها وحدها على الفصل بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وغيرها من المؤسسات الأخرى خاصة فيما يخص طبيعة تنظيم العمل أو علاقة المؤسسة بالمحيط أو درجة

التخصص وعمق تقسيم العمل.....الخ^[16]، هذا ما يجعل ضرورة إدراج معايير أخرى وهي المعايير النوعية التي تتمثل أهمها في : الملكية والمسؤولية ثم حصة المؤسسة من السوق.

2-2-1 معيار الملكية:

يعدُّ هذا المعيار من المعايير النوعية المهمة، إذ نجد أن غالبية المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص، أو شركات أموال معظمها فردية، أو عائلية يؤدي مالك هذه المؤسسة دور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرار الوحيد.

2-2-2 معيار المسؤولية:

نجد هذا المعيار في المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وبالنظر إلى هيكلها التنظيمي البسيط، نجد أن صاحب المؤسسة بوصفه مالكا لها يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات وتنظيم العمل داخل المؤسسة وتحديد نموذج التمويل والتسويق....الخ، ومن ثمَّ فإنَّ المسؤولية القانونية والإدارية تقع على عاتقه وحده.

2-2-3 معيار حصة المؤسسة من السوق^[17]

بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها فهو يعدُّ بهذا مؤشراً لتحديد حجم هذه المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة وحظوظها وافرة عُدَّت هذه المؤسسة كبيرة، أما تلك التي تستحوذ على جزء قليل منه فتتشتط في مناطق ومحلات محدودة فتعدُّ مصغرة أو صغيرة أو متوسطة.

3- تعريف الجزائر للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة:

يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في القانون^[18] رقم 18/01 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال، يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

ثم تأتي بعد ذلك المواد 5، 6، 7 منه لتبين الحدود الفاصلة بين هذه المؤسسات فيما بينها على النحو الآتي:

1-3 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [19]:

تعرف مؤسسة صغيرة ومتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل ما بين 1 و250 عاملاً، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار دينار أولاً يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمئة (500) مليون دينار مع استفتائها لمعيار الاستقلالية.

أما تعريف كل مؤسسة على حدة فهو كالاتي:

2-3 المؤسسة المصغرة: تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عامل واحد إلى 9 عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

3-3 المؤسسة الصغيرة: تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها كل مؤسسة تشغل ما بين 10 و49 شخصاً، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.

4-3 المؤسسة المتوسطة: تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 و250 عاملاً، ويكون رقم أعمالها محصور بين 200 مليون دينار ومليار دينار، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار.

4 - التعريف المعتمد في الدراسة:

اعتمد الباحث في الدراسة على تعريف الجزائر للمؤسسة المصغرة إذ تشكل هذه الأخيرة الأغلبية من حيث العدد ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أي الإحصائيات التي تقدم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يكون ضمناً فيها المؤسسات المصغرة وهي تشكل الأغلبية، ولاسيماً عند إضافة إليها المؤسسات المصغرة التي تنشط في قطاع الصناعات التقليدية والحرف، ومنه التعريف المعتمد في الدراسة للمؤسسة المصغرة هو أن: المؤسسة المصغرة هي مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات تستخدم على الأكثر 9 عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية

10 ملايين دينار، مع استيفاء شرط الاستقلالية إذ لا تفوق نسبة ما يملكه الآخرون فيها هو 25%.

5- الأجهزة المساعدة على الاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر:

تعدّ القروض القلب النابض في إنشاء لمؤسسات المصغرة وذلك من خلال التمويلات التي تمنحها كل من البنوك والأجهزة والهيئات التي تقوم بتدعيم هذا النوع من الاستثمارات وتشجيعها وتميئتها، ومن أهمها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "ANSEJ"، الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة "ANGEM"، فضلاً عن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة "CNAC"

1-5 الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (Agence Nationale de Soutien a l'Emploi des Jeunes)^[20]

أنشئت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1917 الموافق 08 سبتمبر 1996^[21] والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 288/03 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 وهي وكالة موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة، تقوم بدعم ومتابعة المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع، حيث يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لنشاطاتها جميعها. يسيرها مجلس توجيه ويديرها مدير عام وتزود بمجلس مراقبة. تتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومقرها الرئيسي في الجزائر العاصمة، ولها فروع في كامل التراب الوطني وقد بدأت الوكالة العمل الفعلي لها في جوان 1996.

2-5 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (Agency Nationale de Gestion du Micro-Crédit)^[22]

أنشئت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04 - 14 المؤرخ في 22 جاتفي 2004، وهي وكالة موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة، تقوم بدعم المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع حيث يسيرها مجلس توجيه ويديرها مدير عام، تتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية ومقرها الرئيسي في الجزائر العاصمة ولها فروع جهوية على التراب الوطني، وقد بدأت الوكالة العمل الفعلي لها في جاتفي 2004 .

3-5 الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (Caisse Nationale d'Assurance [23] (Chômage)

في إطار سياسة مكافحة البطالة وترقية النشاطات المنتجة للثروات، قررت الحكومة مؤخراً إنشاء جهاز جديد لتتكفل بالبطالين البالغين من العمر ما بين 35 و50 سنة في إنشاء مؤسسات مصغرة وهذا تكملة لجهاز الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الموجه للشباب .

وقد أنشئ هذا الجهاز في 26 ماي 1994 بوصفه الحائز على خبرة قيمة في مجال المساعدة على خلق المؤسسات المصغرة عبر مراكز دعم العمل الحر الموجود عبر كامل التراب الوطني .

المبحث الثاني: الدور التنموي للاستثمارات في المؤسسة المصغرة في الجزائر:

لا يختلف الاقتصاديون في أهمية الاستثمار ودوره في مجال المؤسسات المصغرة في التوظيف والاستثمار ورفع معدلات التنمية الاقتصادية، وتهتم مختلف دول العالم ومع اختلاف سياساتها واختلاف مستويات تقدمها نامية أم على طريق النمو، بتقديم الدعم والنصح والمشورة لهذا النوع من المؤسسات بهدف ضمان استمرارية هذا القطاع الحيوي واستمرارية نموه لتنمية اقتصادها المحلي.

يعدُّ الاستثمار في المؤسسات المصغرة من أهم محركات التنمية، وإحدى دعائمها الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد المحلي أو الإقليمي، وبذلك ينظر إلى الاستثمار في المؤسسات المصغرة على أنه وسيلة للحد من البطالة نظراً إلى كثافة عنصر العمل به وانخفاض ما تستلزم من رأس مال لخلق فرص العمل^[24]. كما أنه وسيلة للتقريب بين الدخول في اتجاه تحقيق عدالة التوزيع وللتخفيف من حدة الفقر، ونظراً إلى أهمية هذا القطاع أي المؤسسات المصغرة في التنمية المحلية فقد أولته دول كثيرة ومنها الجزائر عناية تمثلت في إنشاء هياكل مؤسساتية للتخطيط والإشراف، ووضع برامج تنموية، مكنتها من تطوير مؤسساتها المصغرة وتحقيق نتائج حسنة على مستوى اقتصادياتها المحلية.

ولا شك أن الوقوف عند الدور الذي تؤديه المؤسسات المصغرة كأداة فاعلة في التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة، يجعلنا نبين دورها الترموي من خلال النقاط الآتية:

§ مساهمة الاستثمار في المؤسسة المصغرة في توفير فرص العمل.

§ مساهمة الاستثمار في المؤسسة المصغرة في التنمية الصناعية المتكاملة.

§ الاستثمار في المؤسسة المصغرة وأهميتها الاجتماعية، ومساهمتها في تحقيق التنمية المحلية.

1- المساهمة في توفير فرص العمل:

تعاني معظم البلاد النامية التي تتصف بالنمو السريع للسكان والقوى العاملة من مشكلة البطالة بكل أنواعها، فلم يعد حتى القطاع الزراعي والخدمات قادراً على استيعاب قدر كبير من قوة العمل، وأصبح توظيف الأعداد الكبيرة من العمالة غير المدربة عادة في أعمال منتجة يمثل مشكلة حقيقية في هذه البلاد.

كما أن هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على عدم قدرة المؤسسات الكبيرة الحديثة على توفير فرص عمل كافية لامتصاص البطالة المنتشرة سواء في المجتمعات النامية أو المتقدمة، على حد سواء، أو استيعاب الأعداد المتزايدة من العمالة والتي تضاف كل عام إلى القوة العاملة، ومن هنا ظهرت أهمية الاستثمار في المؤسسة المصغرة في توفير فرص عمل، والحد من مشكلة البطالة^[25].

وتحظى هذه القضية باهتمام بالغ في معظم الدول النامية التي تتصف بالنمو السكاني السريع، إذ لم يعد القطاع الزراعي قادراً على امتصاص قدر كبير من قوة العمل، وأصبح توظيف هذه الأعداد الهائلة غير المدربة، في ظل قدرة رأس المال في أعمال منتجة يمثل مشكلة حقيقية في هذه البلدان، وهنا يبرز دور الاستثمار في المؤسسات المصغرة لتوفير فرص عمل منتجة في ظل تكاليف رأس المال منخفضة نسبياً، وذلك بالعمل في اتجاهين^[26]:

الاتجاه الأول: يعني خلق فرص العمل وتعظيم فرص العمالة المنتجة وامتصاص البطالة.

الاتجاه الثاني: تكوين قاعدة عريضة من العمالة الماهرة. وإذا ما تناولنا مدى فاعلية مساهمة الاستثمار في المؤسسة المصغرة في خلق فرص العمل والعمالة

المنتجة، فإننا نجد أن مقدار أحجام المنشآت المختلفة في تكوين فرص العمل تتوقف على رأس المال المستثمر للعامل.

إن متوسط تكلفة فرص العمل من رأس المال المستثمر في المؤسسات المصغرة والصغيرة تقل بمعدل ثلاث مرات عن متوسط تكلفة فرص العمل في المؤسسات ككل^[27]، مما يعني أن حجم الاستثمار المطلوب لتشغيل عامل واحد في المؤسسات الكبيرة يمكن أن يوظف ثلاثة عمال في المؤسسات المصغرة والصغيرة .

فإذا أخذنا على سبيل المثال الإتحاد الأوروبي^[28] الذي يتمتع بتجربة ناجحة في هذا المجال نجد أن عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة تزيد على 20 مليون مؤسسة، تمثل نسبة 98.8% من الهيكل الإنتاجي الكلي، وتشغل 66.6% من حجم العمالة، وتسهم بنحو 64.6% من حجم التجارة الأوروبية. كما تولي الدول العربية اهتماماً متزايداً بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمثل عددها أكثر من 90% من عدد المؤسسات الإنتاجية، وتشغل ما يزيد على 30% من العمالة، وتسهم بنحو 20% في الناتج المحلي الإجمالي (Produit Intérieur Brut)^[29].

في الجزائر وحسب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي هي في معظمها وأغلبها مؤسسات مصغرة قدر بـ 410959 مؤسسة حتى نهاية سنة 2007، منها 293946 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة، والجدول الآتي يبين هذا:

جدول رقم (01): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في الجزائر

حتى 2007 /12/31

نسبة المؤسسات	عدد المؤسسات عام 2007	طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
71,53%	293946	المؤسسات الخاصة
0,16%	666	المؤسسات العمومية
28,31%	116347	نشاطات الصناعة التقليدية
100	410959	المجموع

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشرة المعلومات الاقتصادية رقم 12، مؤشرات عام 2007، ص: 7، www.pmeart-dz.org

ويمكن ملاحظة التطور الحاصل في عدد العمالة المشتغلة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في الجزائر من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (02): تطور عدد العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مابين السنوات (2005 - 2007)

2007	2006	2005	نوعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
771037	708136	642987	الأجراء
293946	269806	245842	أرباب المؤسسات
57146	61661	76283	المؤسسات العامة
233270	213044	192744	الصناعة التقليدية
1355399	1252647	1157856	المجموع

المصدر: أُعدَّ من طرف الباحث، معتمداً على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشرة المعلومات الاقتصادية رقم 12، مؤشرات عام 2007، ص : 9، ومؤشرات عام 2006، ص : 5، www.pmeart-dz.org

إلى غاية نهاية عام 2007 بلغ عدد المؤسسات المصغرة 86380 مؤسسة تشغل 243308 عامل، وذلك حسب وضعية المؤسسات المصغرة الممولة حسب قطاعات النشاط من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) [30].

وبلغ العدد الإجمالي للنشاطات الحرفية حسب تصريحات 31 غرفة للصناعة التقليدية والحرف 116346 نشاط حرفي منهم 115508 حرفي فردي. وقد سُجِّلَ 13788 حرفي جديد وشطب 3645 حرفي، مما يوضح نمواً خلال عام 2007 يقدر بـ 10143 حرفي فردي [31].

ومما تجدر الإشارة إليه عند بحث إمكانيات المؤسسات المصغرة في توفير فرص العمل الأخذ في الحسبان الاعتبارات الآتية :

§ تكثيف العمالة في المؤسسات المصغرة يجب ألا يترتب عليه الإخلال باعتبارات الكفاءة حتى يكون ذلك مجزياً اقتصادياً، بمعنى أن الاستخدام المكثف للعمل يجب أن يكون مقترناً بالوفرة في العناصر الأخرى النادرة كرأس المال والتنظيم.

§ لا بد أن تدخل في الحسبان فرص التوظيف الكلية المباشرة وغير المباشرة، أي مضاعفة التشغيل الذي يبين لنا عدد العمال الذين يوجهون إلى التشغيل في مقابل كل عامل تتوافر له فرصة عمل مباشرة، ونقصد بفرصة العمل غير المباشرة تلك الفرص

التي يتم خلقها في مؤسسات أخرى كنتيجة لفرص التوظيف المباشر المرتب على استثمارها في مشروع ما .

وتقوم المؤسسات المصغرة أيضاً بدور رائد تجاه تكوين قاعدة عريضة من العمالة الماهرة والإداريين، فغالبا ما تعتمد هذه المؤسسات استخدام عمالة غير مدربة أو منخفضة المهارة، فمع مرور الوقت تتحول هذه العمالة إلى عمالة ماهرة حيث تكتسب الخبرة الفنية، وتم ذلك في نطاق التكاليف المنخفضة للمجتمع لأن التدريب يرتبط بالإنتاج داخل المؤسسة المصغرة، هذا فضلاً عن نمو الإدارة داخلها وارتفاع كفاءتها بشكل نسبي .

يعد الاستثمار في المؤسسة المصغرة إلى جانب توفير فرص العمل، محركاً للوظائف أي مصدراً مهماً لخلق فرص عمل جديدة التي تستحدث سنوياً، إذ تظهر الإحصائيات عدد الوظائف الجديدة في الولايات المتحدة بأن الاستثمار في المؤسسات الصغيرة ومنها المصغرة تفوقت على المؤسسات الكبيرة في عدد الوظائف الجديدة التي تستحدثها منذ عام 1965، وفي عام 1993 وصل عدد الوظائف الجديدة نحو 700 ألف وظيفة جديدة^[32]، هذه المساهمة هي سبب عد بعض المختصين للمؤسسات المصغرة والصغيرة بأنها محرك الوظائف، ومحرك الاقتصاد .

هذه المساهمة مهمة، وهي غير محصورة بالولايات المتحدة الأمريكية، فدراسات الاقتصاد البريطاني تظهر النتائج نفسها، أن الأعمال الصغيرة والمتناهية الصغر تخلق وتستحدث وظائف جديدة أكثر بكثير من الأعمال الكبيرة في الحجم^[33]. ولا بد أن هذا الوضع يتكرر في الدول الأخرى .

2- مساهمة الاستثمار في المؤسسة المصغرة في التنمية الصناعية المتكاملة:

للاستثمار في المؤسسات المصغرة أهمية اقتصادية كبيرة، تظهر في أن المؤسسات الصناعية الصغيرة والمصغرة تستطيع إمداد المشروعات الصناعية الكبيرة ببعض المكونات، أو الصناعات المغذية، كما يمكن لتلك المؤسسات مساعدة الصناعات الكبيرة في عملية توزيع منتجاتها في مختلف الأسواق المتسعة، فضلاً عن قيامها بتقديم خدمات الصيانة، إلى جانب تكتيف النسيج الصناعي التطوير التكنولوجي، وتنظيم الاستهلاك الوسيط وتنمية الصادرات، ومن ثم المساهمة الفعالة في التنمية الصناعية، وكل هذا يتأتى من خلال:

1-2 تدعيم الصناعات الكبيرة:

لمن المعلوم أن المؤسسات المصغرة حتى الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة ليسوا محل منافسة ومفاضلة بقدر ما يكونون محل تكامل، فالتعاون بين المؤسسات المصغرة والمؤسسات الكبيرة يؤدي إلى تدعيم قطاع النشاط الذي تعمل فيه ، فمثلاً في قطاع الصناعي تقوم بتنظيم الاستهلاكات الوسيطة وتنوع الإنتاج الصناعي، هذا من خلال العلاقات مابين القطاعات وعملها على خلق روابط بين الإنتاج الصناعي والإنتاج الزراعي.

2-2 تكثيف النسيج الصناعي والاقتصادي:

إن من أوجه التكامل بين المؤسسات المصغرة والمؤسسات الكبيرة، هو تقديم المؤسسات المصغرة لخدمات ومساعدات الباطنية للمؤسسات الكبيرة، إذ كلما وجدنا مصنعا لإنتاج منتج معين وجدنا شبكة من المصانع الصغيرة والمصغرة تحيط به من أجل صنع الأجزاء الثانوية للصناعات الكبيرة، فمثلاً: نجد أن كل شركة عملاقة لتصنيع السيارات تحتاج الآلاف بل مئات الألوف من المؤسسات المصغرة والصغيرة التي توفر الوقود والأدوات الاحتياطية والمستلزمات الأخرى، كما تقم بمهام الصيانة والتصليح والنقل وغيرها، هذه المؤسسات المصغرة ضرورية للنمو السليم للاقتصاد، فلو قامت الشركة العملاقة بتنفيذ كل من هذه الأعمال بنفسها، فإن كلفتها عليها ستكون هائلة ولن تستطيع أن تلبى الحاجة لها، ولو لم تقوم المؤسسات المصغرة والصغيرة لتنفيذها، لتعرقل نمو الشركات الكبيرة نفسها .

وتتمكن الصناعات المصغرة والصغيرة من تجميعها الصناعي من خلال مشاركتها في:

§ الرفع من معدل الاندماج الصناعي للمؤسسات الوطنية، وخاصة عن طريق الشراكة أو المقابولة من الباطن أو المناولة^[34].

§ توفير منتجات كثيرة من أجل توجيهها نحو الاستهلاك، أو من أجل خدمة البرامج الوطنية الكبرى مثل: الصحة، التربية، السكن... الخ.

§ توسيع سوق الشركات والمؤسسات العمومية الوطنية عن طريق استعمالها لمنتجات نصف مصنعة ومنتجات تامة الصنع.

§ توفير المنتجات الوسيطة والنهائية بتعاون القطاع الفلاحي مع قطاعات النشاطات الأخرى، وهذا يتم بالضرورة بمساهمة الفروع الصناعية.

ولهذا قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في الجزائر بعمل تحسيسي اتجاه المتعاملين الاقتصاديين للاندماج في فضاء ترقية هذه المؤسسات: كبورصات المناولة والشراكة الجهوية، وتدعيماً للتنظيم الموجود لنشاط المناولة، أسس مجلس وطني لترقية المناولة يلتقي فيه الممولون والشركات الصناعية الكبرى لتنمية المناولة الصناعية، وتعزيز عمليات الشراكة بين القطاع الوطني الخاص والعام، وكذا مع الشركاء الأجانب، كما تم تنصيب مختلف الهياكل التنظيمية المكونة له [35]

2-3 دور المؤسسات المصغرة في التطور التكنولوجي:

يمكن للاستثمار في المؤسسة المصغرة أن يؤدي دوره في التطور التكنولوجي، وذلك بأن تندمج هذه المؤسسات ضمن تركيبة تكنولوجية وطنية قادرة على الارتفاع بالاقتصاد القومي على مدارك الاعتماد على الذات وذلك من خلال :

§ تحقيق التشابك القطاعي على مستوى الإنتاج من خلال علاقات الاعتماد المتبادل بين المؤسسة المصغرة والمؤسسة الكبيرة من الناحية التكنولوجية والتقنية أي على المستوى الرأسي، بما في ذلك علاقة التكامل من خلال عدة أساليب، لعل من أبرزها في الخبرات العالمية أسلوب التعاقد من الباطن.

§ يمكن للمؤسسات المصغرة والصغيرة ومنها الصناعية، أن تتدرج ضمن تكنولوجيا ملائمة للاعتماد على الذات من خلال دورة علمية تكنولوجية متكاملة تبدأ بالبحث والتطوير التكنولوجي "R&D"، مروراً بعملية التصميمات الصناعية والهندسية الأولية، وانتهاء بتصنيع السلع التكنولوجية وتحقق هذه الدورة بارتكاز على محاور الإبداع والتطوير.

§ تحقيق التعميق الصناعي بإقامة صناعة محلية لآلات والمعدات الإنتاجية، ويمكن مثلاً للصناعات الصغيرة والمصغرة أن تسهم في تحقيق هذه المهمة من خلال تصنيع آلات الورش "Machine tools" [36].

2-4 تنظيم الاستهلاك الوسيط :

نعني بعملية تنظيم الاستهلاك الوسيط هو تعاون الصناعات الكبيرة مع الصناعات المصغرة والصغيرة عن طريق ما يسمى بالمقاولات [37]، فالمؤسسات المصغرة والصغيرة حتى

المتوسطة تعمل على توفير الصناعات الوسيطة للمؤسسات الكبيرة، وهذا يتم بموجب اتفاقية تكون بين مؤسسات كبيرة ومؤسسة مصغرة أو صغيرة حتى متوسطة من أجل تصنيع جزء من المنتج، ويمكن أن تطلق على صناعة ما أنها مقاولة من الباطن إذ خصصت 50% أو أكثر من قيمة إنتاجها في تغطية الإنتاج الوارد في العقد، إلا أن وظيفة التسويق ليست من اختصاصها. فمع اتساع القاعدة الصناعية في الجزائر، وانتشار العديد من المركبات الصناعية بين مختلف المناطق، التي تتجسد في الجزائر بـ 72 منطقة صناعية باستثناء منطقتي حاسي مسعود، حاسي الرمل بـ 449 منطقة نشاط^[38]. فإن هذا النوع من النشاط المتمثل في المقاولات من الباطن أخذ يتسع بشكل كبير، حيث تقوم المؤسسات المصغرة والصغيرة بالتكفل بالأمر الثانوي لهذه المجمعات كنقل العمال، والتموين بالمواد الغذائية لمطاعمها، وقد لقي هذا النوع من التعاقد اهتماماً كبيراً من طرف الجزائر لما ينتج عنه من تسهيل عملية التصنيع، وتدعيم الصناعات الكبيرة^[39].

2-5 دور المؤسسات المصغرة في تنمية الصادرات:

تعاني معظم الدول النامية من وجود عجز في الميزان التجاري، ويمكنها أن تواجه هذا العجز عن طريق زيادة حجم الصادرات وخفض الواردات، وذلك من خلال توفير سلع تصديرية قادرة على المنافسة أو توفير سلع تحل محل السلع المستوردة. وتشير تجارب العديد من الدول إلى أهمية منتجات المؤسسات المصغرة في هيكلة الصادرات، ففي اليابان وصلت نسبة مساهمتها في صادرات قطاع الصناعة الياباني إلى 51% عام 1991، كما وصلت نسبة مساهمتها في صادرات قطاع الصناعة في الهند إلى 55% عام 1991-1992^[40].

أمّا الجزائر فقامت برسم استراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات تستهدف رفع نسبة الصادرات الوطنية خارج النفط، هذا من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها المصغرة خصوصاً والمؤسسات الوطنية ككل، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، حيث بدأ طرح عدد من الإجراءات بمراحل تصب جُلها في بناء اقتصاد خارج النفط.

إن حصيلة التصدير خارج المحروقات تطورت خلال السنوات الأخيرة، وهذا راجع إلى عدة أسباب من أهمها مخرجات الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة، والجدول الآتي يبين هذا التطور خلال السنوات 2004 إلى 2007:

الجدول رقم (03): حصيلة التصدير خارج المحروقات ما بين السنوات (2004 - 2007)

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنوات	2004	2005	2006	2007
قيمة صادرات السلع والخدمات خارج المحروقات	781	907	1184	1312

المصدر: أعد من طرف الباحث، معتمدا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشري المعلومات الاقتصادية رقم 12، مؤشرات عام 2007، ص : 46، ومؤشرات عام 2006، ص : 35، ومؤشرات عام 2005، ص : 35، www.pmeart-dz.org

الملاحظ من الجدول أن الصادرات خارج قطاع المحروقات في تطور مستمر ليصل في سنة 2007 إلى 1312 مليون دولار أمريكي، إذ يسهم في التصدير بصفة أساسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، هذا ما يجعلنا نجزم بضرورة تدعيم هذا القطاع وترقيته في ظل الإصلاحات الاقتصادية الجارية كرهان أساسي لتنويع مبيعات الجزائر للخارج، ومن ثم زيادة حصيلة البلد من العملة الأجنبية، ومن ثم المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلد ككل

3- الاستثمار في المؤسسة المصغرة وأهميتها الاجتماعية، ومساهمتها في التنمية المحلية:

لاشك في أن للاستثمار في المؤسسة المصغرة أهمية اجتماعية، تظهر في نشر الوعي الإنتاجي، وتعمل على التحرر من أساليب الإنتاج التقليدية، التي لازمت المجتمعات ولاسيما الريفية منها مراحل زمنية طويلة.

فالاستثمار في المؤسسة المصغرة يتميز بأنه منتشر في طول البلاد وعرضها، ففي الجهة الشمالية للوطن يتركز أكثر من نصف تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ويقدر بـ 177730 مؤسسة أي بنسبة 60,46% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، وفي جهة الهضاب العليا للوطن تتوزع 87666 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة أي بنسبة 29,83% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، وفي الجهة الجنوبية للوطن تتوزع نحو 28550 مؤسسة بنسبة تقدر بـ 9,71% من

مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وهذا حتى 2007/12/31، والجدول الآتي يبيّن هذا:

الجدول رقم (04) : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات في الجزائري لعامي 2006 و 2007

الجهات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة عام 2006	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة عام 2007	نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة عام 2007 في كل جهة
الشمال	163 492	177730	%60,46
الهضاب العليا	80 072	87666	%29,83
الجنوب	26242	28550	%9,71
المجموع	269 806	293946	%100

المصدر: أُعدّ من طرف الباحث، معتمداً على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشرة المعلومات الاقتصادية رقم 12، مؤشرات عام 2007، ص: 21، www.pmeart-dz.org ومن هنا كان للمؤسسة المصغرة دور كبير في التأثير في سلوك الأفراد وعاداتهم وتفكيرهم، إذ تم نقل التكنولوجيا البسيطة بطريقة تدريجية سهلة، كما أنها أسهمت في الإفادة من وقت الفراغ الضائع، الذي يترتب عليه تفشي الظواهر السيئة في المجتمعات، وانتشار أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي .
ومنه تظهر أهمية الدور الاجتماعي للمؤسسات المصغرة في الجزائر في:

3-1 الاستثمار في المؤسسات المصغرة كعامل للتنمية الجهوية [41].

يستند المدافعون عن دور المؤسسات المصغرة في التنمية الجهوية إلى واقع البلدان النامية التي تعرف صعوبات عديدة، كاتخفاض الدخل النقدي المتوسط وارتفاع المتعطلين من القوى العاملة، وانخفاض مستوى التعليم والتكوين، وتشخيص هذه الأوضاع المتردية أكثر في المناطق الريفية إذ نجد هيكلها يخضع بصفة واسعة للعلاقات العينية، ويكاد يكون مقطوعاً من الهيكل الاقتصادي لمناطق المدن الذي يعد أكثر تطوراً.

تعُدُّ المؤسسات المصغرة في مثل هذه الوضعيات الأسلوب المفيد نظراً إلى ما تتمتع به من خصائص تجعلها تتلاءم وخصوصيات المناطق الريفية. إن هذه الحجة جعلت الجزائر تنتهج الأسلوب نفسه في محاولة النهوض بالمناطق الداخلية بوضع برامج للتصنيع المحلي،

وكانت تهدف من ورائه نشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مختلف القطر الوطني، وقد تم في هذا الإطار إعداد برنامج خاص لتنمية وتطوير الصناعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، الذي أوكلت مهمة تنفيذه إلى الجماعات المحلية، غير أنه عوض أن تتجه هذه الصناعات إلى المناطق الداخلية والأرياف نجدها تتركز في المدن الكبرى وحول الأقطاب الصناعية، وقد يعود سبب ذلك إلى توفر الشروط الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المدن أكثر من الأرياف التي قد تنعدم في بعضها الشروط المذكورة.

2-3 الاستثمار في المؤسسات المصغرة كعنصر من عناصر ضمان الدخل العائلي :

بعد أن سارعت المؤسسات الكبرى إلى تقليص عدد عمالها للاستجابة إلى متطلبات الأزمة الاقتصادية، فإنها قد أسهمت في تعميق مشكلة البطالة وترسيخ الإقصاء الاجتماعي، نرى أن نسب التشغيل في المؤسسات المصغرة والصغيرة ما فتئت تتزايد منذ التسعينيات^[42]. فضلاً عن زيادة استقرار العمل في المؤسسات المصغرة والصغيرة، فإنّه يستجيب إلى متطلبات الفئات الأكثر تعرضاً للتهميش والبطالة كالنساء والشباب والمتقدمين في السن، وذلك لما يتميز به من مرونة في العلاقات وقلة التدرج الوظيفي.

3-3 الاستثمار في المؤسسات المصغرة كعنصر من عناصر إدماج المناطق النائية:

إن الاستثمار في المؤسسات المصغرة يسهم في إدماج المناطق النائية في الحياة الاقتصادية. فمسألة التطور الإقليمي التي كانت قديمة جداً تطرح في إطار عام وشامل يسعى إلى تحقيق التوازن بين الأقاليم. إلا أن هذه النظرة الشاملة إلى المشكلة كانت تعتمد على أهمية المؤسسات الكبرى وما تحققه من دفع المشروعات والصناعات الأخرى إلى النمو، فقدرة هذا النوع من المؤسسات على الاستجابة لمتطلبات الإقليم والمستهلك، ناتجة عن طريق إدارتها وتعدد إنتاجها، خلافاً للمؤسسات المصغرة موحدة الإنتاج، فهذه إذاً أكثر تعاملًا وتجاوبًا مع الإقليم الذي توجد فيه عما هي الحال لدى المؤسسات كبيرة الحجم، وهي التي تخدم المحيط الذي تعيش فيه.

4-3 الاستثمار في المؤسسات المصغرة ينمي المبدعين والرياديين، وتعلم إقامة الأعمال [43]:

تعدُّ المؤسسات المصغرة موقعاً مهماً لتنمية هذه الاستعدادات والمهارات الريادية الضرورية لنمو أي اقتصاد معاصر، فالاقتصاد الذي تهيم عليه شركات كبيرة وبيروقراطية لا يوفر فرصاً كهذه، وهذه تقود إلى تراجعها. وقد تكون أحد أسباب انهيار اقتصاد الدول الاشتراكية هو هذا الخنق للمبادرات الذاتية والمهارة في إقامة أعمال جديدة .

5-3 الاستثمار في المؤسسات المصغرة ينمي المبادرات الفردية:

تسمح المؤسسات المصغرة بإظهار روح المبادرة وتحمل المخاطر وتمييزها، لأن رجل الأعمال الذي يبدأ بالاستثمار في مؤسسة مصغرة، لابد أن يواجه بعض المخاطر غير المتوقعة، مما يتطلب القدرة على التنبؤ بالأحداث غير المتوقعة واتخاذ القرارات السليمة حيالها.

6-3 الاستثمار في المؤسسات المصغرة يقوم بتقديم الخبرة المتكاملة للعاملين:

يسمح الاستثمار في المؤسسات المصغرة للعاملين القيام بمهام مختلفة في مدد زمنية قصيرة، بتنوع المهام والمسؤوليات، التي يقوم بها العاملون في هذه المؤسسات، وبذلك تتسع خبراتهم ومعارفهم، وكذلك تسمح لهم المؤسسات المصغرة باتخاذ القرارات المهمة، مما يؤدي إلى إظهار طاقتهم الفعالة.

7-3 الاستثمار في المؤسسات المصغرة توطد العلاقات مع المستهلكين في المجتمع:

يتمتع الاستثمار في المؤسسات المصغرة بالقرب من المستهلكين والقدرة على اكتشاف احتياجاتهم مبكراً، ومن ثمَّ تستطيع تقديم منتجات تشبع بعض الحاجات الخاصة كأعمال الحياكة وإصلاح الأدوات الكهربائية وغيرها من الأعمال.

يعدُّ الاستثمار في المؤسسات المصغرة الحجر الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعود ذلك إلى مردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني، من حيث دورها الرائد في تحقيق الزيادة المتنامية في حجم الاستثمار أو المبيعات^[44].

3-8 الاستثمار في المؤسسات المصغرة أساسية للتنوع الثقافي في الاقتصاد:

يهتم بعض العلماء بدور آخر غير ظاهري للاستثمار في المؤسسات المصغرة وهو دورها في تعزيز التنوع الثقافي والحفاظ عليه، وإذا أخذنا مثلاً على ذلك (لو أخذنا الجالية الجزائرية التي تعيش في فرنسا ففي شهر رمضان تقوم هذه الجالية بإقامة أفراد منها أعمالاً صغيرة تخدم الحاجة الخاصة للجالية، كإقامة مطعم عربي أو متجر للمواد يحتاجها العرب في شهر رمضان، كتحضير حلويات شهر رمضان). ومن ثمَّ توفر لهم فرصة للحفاظ على تراثهم وتقاليدهم وهويتهم الثقافية وهذا يحصل في كل مجتمع تنزح إليه الجماعات الغريبة مما يوفر لها فرص الالتقاء والعمل، ثم يعزز التنوع في المجتمع الأوسع.

الجانب الاقتصادي في الاستثمار في المؤسسات المصغرة والجانب الاجتماعي كذلك مهم، فالمؤسسة المصغرة توفر فرص عمل لأفراد العائلة، كما يسهم بتعبئة مدخراتهم، وبذلك نجد أن الاندماج بين الجانبين الاجتماعي والاقتصادي يسهم في استثمار المدخرات، كما يسهم في تحقيق توازن اجتماعي واقتصادي على المستوى الإقليمي، وكذلك هناك زاوية أخرى مرتبطة بنمط توزيع الدخل وقربه من العدالة في ظل وجود أعداد كبيرة من المؤسسات المصغرة التي تعمل في ظل ظروف تنافسية .

وقد ثبتت أهمية المؤسسات المصغرة اقتصادياً واجتماعياً من خلال قدرتها على توزيع النشاط الاقتصادي خاصة في قطاع الخدمات والصناعات التحويلية، إذ تعدُّ وسيلة للتنمية المستدامة، واتضحت نتائجها في الدول المتقدمة .

3-9 الاستثمار في المؤسسات المصغرة يسهم في التوازن الجهوي^[45]:

تقتضي التنمية الاقتصادية والاجتماعية توجيه عدد من الاستثمارات نحو المناطق الريفية، ونأخذ أحسن مثال عن التعاون بين الريف والمدن، بحيث يتم إنتاج المنتوجات النصف المصنعة في الأرياف ويتم تركيبها في المصانع الكبرى التي تقع خارج الريف.

هذا النوع من التوازن الجهوي قد تنتج عنه عدة فوائد تعود على المصانع الكبرى بالفائدة، وكذلك على الاقتصاد الكلي مثل :

- § اليد العاملة الريفية الرخيصة.
- § الامتيازات الضريبية على المناطق الريفية.
- § وجود مواد أولية قرب الأرياف.
- § توفير بعض المصاريف مثل نقل العمال.

وغيرها من الفوائد فضلاً عن التوازن الجهوي.

10-3 الاستثمار في المؤسسات المصغرة يساعد على إرضاء الحاجيات الحالية للمستهلك:

من بين الأهداف الأساسية التي سيطرت خلال إنشاء برنامج تنموي يرتكز على دعم المؤسسات المصغرة هو إنتاج السلع الاستهلاكية وأخرى وبسببية موجهة إلى إرضاء حاجيات المستهلك التي أصبحت تنتج من قبل هذه المؤسسات، فالملاحظ في الجزائر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها المصغرة تتغلغل وتتوزع على جميع فروع النشاط التي لها التأثير المباشر في حاجيات المستهلك، والجدول الآتي يبين هذا.

الجدول رقم (5) : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط

حتى 2007 / 12 / 31

مجموعات فروع النشاط	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لعام 2007	نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في كل فرع %	قطاعات النشاط
خدمات	135151	%45,98	النقل والمواصلات التجارة الفندقة والإطعام خدمات للمؤسسات خدمات للعائلات مؤسسات مالية أعمال عقارية خدمات للمرافق الجماعية
البناء والأشغال العمومية	100250	%34,10	البناء والأشغال العمومية

مجموعات فروع النشاط	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لعام 2007	نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في كل فرع %	قطاعات النشاط
الصناعة	54301	18,47%	المناجم والمحاجر الحديد والصلب مواد البناء كيمياء - مطاط - بلاستيك الصناعة الغذائية صناعة النسيج صناعة الجلد صناعة الخشب والفلسين والورق صناعة مختلفة
الزراعة والصيد البحري	3401	1,16%	الزراعة والصيد البحري
خدمات ذات الصلة بالصناعة	843	0,29%	خدمات الأشغال البترولية المياه والطاقة المحروقات
المجموع	293946	100%	

المصدر : Ministère de petite et moyenne entreprise et de l'artisanat bulletin

11. information économique , bulletin 2007 , P : 'd

11-3 الاستثمار في المؤسسة المصغرة يساعد على محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي [46]:

تواجه المؤسسات المصغرة مشكلة البطالة وتحاول القضاء على فرص تكوين فئات من أفراد المجتمع تعاني من عدم توافر فرص عمل لهم، مما يدفعهم إلى ممارسة أنماط سلوكية غير سوية ينتج عنها العديد من ظواهر الانحراف والفساد الاجتماعي بسبب انسياقهم في تيارات تؤدي إلى خلق فئة من العاطلين المتسببين في نشر الفساد مما يضر بمقدرات البلاد الاقتصادية والاجتماعية، وتستطيع هذه المؤسسات ولاسيما الحرفية منها جلب الصبية كمساعدين في بعض الأعمال بدلاً من تحولهم إلى طاقات تضر بالمجتمع أو استغلالهم في أعمال لا تليق بأعمارهم وخاصة في ظل القطاع غير الرسمي .

12-3 الاستثمار في المؤسسات المصغرة يساعد على تكوين نسق قيمي متكامل في أداء الأعمال :

تعمل المؤسسات المصغرة على تنمية قيم اجتماعية لدى الأفراد وأهمها الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل، وذلك في الحرف التي تتوارثها الأجيال حيث يبدأ

الفرد في اكتساب القيم التي تلقى إليه منذ مراحل الطفولة، وحتى ممارسته للحرف التي تمارس في داخل إطار الأسرة الواحدة، الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة التي تعمل في النسق الواحد، والمؤسسات المصغرة خاصة الحرفية منها أو التقليدية والبيئية يمكن أن تدعم هذا النسق الأسري المتكامل، ويمكن أن تحقق ذلك على مستوى الأقاليم المختلفة إذ تنتشر هذه المؤسسات فيكون بذلك النسق الاجتماعي المتكامل في أداء الأعمال الصغيرة على مستوى المجتمع كله .

إلى جانب كل هذه الأهمية للاستثمار في المؤسسة المصغرة في التنمية المحلية والاجتماعية هناك جوانب أخرى لا تقل أهمية عن العناصر المذكورة، وعلى سبيل المثال لا للحصر وهو مساهمة الاستثمار في المؤسسة المصغرة في تدعيم دور المرأة وخصوصاً الرفية في النشاط الاقتصادي، حيث تستوعب هذه الاستثمارات عمالة نسائية في نشاطات عديدة منها إنتاج الألبسة الجاهزة، والتطريز، وكل المشروعات الأسرية المنتجة، الأمر الذي يحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء، ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي، ومن ثمَّ يحد من بطالة النساء .

الخاتمة:

إن دراسة أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية تبين أن مفهوم التنمية الاقتصادية أصبح يحظى بتقارب ملفت وشامل من جانب المفكرين، إذ إنَّ جوانب التنمية متكاملة بحيث لا يتسنى وضع نظرية مثمرة للتنمية ما لم يأخذ الباحثون في اعتبارهم مختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي لها صلة بالتنمية، كما أصبح من الأمور المتفق عليها أن يتضمن التخطيط للتنمية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تناظر الإجراءات الاقتصادية إجراءات أخرى اجتماعية توأمتها وتسير معها جنباً إلى جنب .

ويرتبط مفهوم التنمية بكثير من المدلولات الأخرى من أهمها تنمية المجتمع المحلي أو التنمية المحلية التي تتم في مناطق محددة أي مجتمعات محلية، وهي تعدُّ أسلوباً حديثاً للعمل الاقتصادي والاجتماعي، يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاقتصادية والاجتماعية، ويعمل على إحداث تغيير في طريقة التفكير والعمل والحياة لدى أفراد المجتمع المحلي، عن طريق إثارة وعيهم بهذا التغيير، إن لم يكن هذا الوعي قائماً، أو تنظيمه إن كان موجوداً وبالطبع تهدف العملية إلى رفع مستوى المجتمع المحلي اقتصادياً،

عن طريق استغلال مختلف الموارد والاستفادة من الطاقات والإمكانيات الموجودة بالمجتمع والاعتماد على الجهود المحلية، وتحسين ظروف معيشة أفرادها مادياً وصحياً وتعليمياً وترفيهياً، وتطوير والعمل على إكسابهم المعلومات والمعارف والاتجاهات الجديدة التي تسهم في تحقيق التقدم، مع زيادة قدراتهم في خدمة أنفسهم بأنفسهم عن طريق عدة مجالات لعل من أهمها تشجيع الاستثمار وخاصة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها المصغرة التي هي أنسب لدفع عجلة التنمية المحلية، وهذا الأخير تطرقنا إليه وأكدنا فيه الدور التنموي الذي يؤديه الاستثمار في المؤسسات المصغرة مبرزين أهم الجوانب في:

§ خلق فرص عمل كافية لامتناس البطالة الموجودة في البلدان النامية عن طريق إحلال العمل المتوافر محل رأس المال.

§ مساهمة في جذب المدخرات المحلية، إذ إن تنمية هذا النوع من المؤسسات يسهم في عملية الاستثمار في النواحي الاقتصادية ولاسيما اتجاه إحلال سلع محلية والمساهمة في التصدير.

§ دور الاستثمار في المؤسسات المصغرة في عملية التنمية المحلية نظراً إلى ما تتصف به من الانتشار الجغرافي في أنحاء الوطن كله، وهذا يمكنها من تحقيق أهداف تنموية اجتماعية.

§ يعمل الاستثمار في المؤسسات المصغرة والصغيرة على تجهيز الأسواق بالسلع المنتجة عن طريق السكان المحليين، بالاعتماد على التجهيزات أو المواد الوطنية، وبذلك تشبع هذه السلع حاجات مختلفة للفئات الاجتماعية وتتوافق مع مستويات دخولهم الحقيقية، مما يمكن القول مع كل ذلك: إن الاستثمار في المؤسسات المصغرة يساعد على تعميق مبادئ العدالة الاجتماعية، وتعمل على تطوير القدرات الوطنية .

ومن خلال هذه الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات المتمثلة في :

§ يجب على مناطق البلد كلها استغلال الإمكانيات المتاحة والخصوصيات المتميزة بها كلها عبر الأجهزة المساعدة للاستثمار في المؤسسة المصغرة لوضعها في خدمة التنمية المحلية، وتشجيع الاستثمار.

- § التكفل الدائم للسلطات في صيغ مناسبة للشباب المستثمرين للاستفادة من العقارات والمحلات التي تتماشى مع المشاريع المقترحة، أي ذات خصوصية تكنولوجية بوصفها المعنية الأولى على مستوى المحلي.
- § تدعيم كل الأجهزة المساعدة على الاستثمار في المؤسسات المصغرة، وهذا عن طريق فتح المجال أمام الحركة الجموعية المهتمة بالإدماج المهني والتشغيل للقيام بالدور الإعلامي والتنشيطي في الوسط الشبابي.
- § استحداث آليات تمويل جديدة تتماشى واحتياجات المؤسسات المصغرة مع الأخذ بالحسبان عدم كفاية الضمانات التي تقدمها هذه المؤسسات .
- § اشتراك جميع القطاعات التي لها علاقة بالاستثمار والتشغيل والتنمية في وضع بنك المعلومات بالمشاريع الاستثمارية داخل مناطق البلد المتفرقة كلها.
- § تطبيق سياسة لا مركزية القروض ورفع سقف القروض المسموح به للبنوك على مستوى فروعها ووكالاتها، والمعالجة السريعة والفعالة لملفات القروض المقدمة من قبل المؤسسات المصغرة.
- § إقامة هيئة أو منظمة تسهر على قيادة نظام تكويني وتأهيلي لمسيري المؤسسات المصغرة يمكنهم من التحكم في أدوات التسيير الحديثة ومواجهة متغيرات المحيط.
- § دعم المشاركة بين المنظمات الوطنية والأجنبية بغرض جلب الخبرة والتقنية والأموال في الوقت نفسه.
- § دعم عملية تأهيل المؤسسات المصغرة ووضع آليات تعمل على ربط العلاقة وتمتينها بين المؤسسات المصغرة ومراكز البحث، وكذا تطوير المقاولات الباطنية بينها وبين المؤسسات الكبيرة سواء الأجنبية أو الوطنية.
- § ضرورة الاستفادة من الأفكار والأساليب والنماذج العربية والعالمية في التعامل مع القروض الصغيرة والمصغرة، وفي تطوير آليات تنمية الاستثمار في المؤسسات المصغرة.
- § إيجاد مؤسسات مالية لتنمية وتمويل الصناعات المصغرة والصغيرة الحرفية، المؤيدة بقوانين وتشريعات، كإتشاء صناديق استثمار تتولى تجميع المساهمات المالية الصغيرة، وجذب صغار المدخرين إلى هذه الصناديق لتؤدي دور الوسيط بين أصحاب رؤوس الأموال، وأصحاب المشاريع، بعد قيامها بدارسة جدوى المشروع، ورأس المال المطلوب وهامش الربح المتوقع.

الإحالة والمراجع

- [1] ANSEJ: Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes .
- [2] ANGEM: Agence Nationale de GEstion du Micro-crédit .
- [3] CNAC: Caisse Nationale d'Assurance Chômage .
- [4] بوشنافة ، أ.، بوسهمين. أ.: متطلبات تأهيل وتفعيل إدارة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، للملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف يومي 17-18 أبريل 2006، ص: 794 .
- [5] آيت زيان كمال، البفي محمد: أهم التجارب الدولية الرائدة في مجال دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (محاولة لاستخراج الدروس منها)، الملتقى الوطني الرابع حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، يومي 13 و 14 أبريل 2008
- [6] ليلى لولاشي: التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة القرض الشعبي الجزائري CPA - وكالة بسكرة -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005/2004، ص: 44
- [7] فاطمة جلال محمد السيد: دور الصناعات الصغيرة في تنمية اقتصاديات الدول النامية - دراسة مقارنة مع إشارة خاصة للصناعات الصغيرة في مصر، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة عين شمس، مصر، 1994، ص: 4
- [8] المعايير الكمية تصلح للأغراض الإحصائية والتنظيمية بما يساعد الجهات المسؤولة على مساندة هذه المؤسسات أي المصغرة والصغيرة والمتوسطة.
- [9] المعايير النوعية أو الوظيفية تعتمد على الفروق الوظيفية وتصلح لإجراء التحليل الاقتصادي وتحديد الدور الكامن لكل من المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- [10] دريه محمود ابراهيم الموصلي: اقتصاديات صناعة دباغة الجلود في مصر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة عين شمس، مصر، 2000، ص: 8

[11] سحنون سمير: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2005، ص: 13

[12] فاطمة جلال محمد السيد: دور الصناعات الصغيرة في تنمية اقتصاديات الدول النامية - دراسة مقارنة مع إشارة خاصة للصناعات الصغيرة في مصر، رسالة ماجستير، مرجع سابق، 1994، ص: 5

[13] تعرض معيار العمالة إلى العديد من الانتقادات من أهمها: إن عدد العمال ليس الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية، إذ أن هناك متغيرات اقتصادية ذات أثر كبير في حجم المنشأة، كحجم الإنتاج والحجم الطبيعي للمؤسسة والمعدات الرأس مالية، أيضاً لا يعكس هذا المعيار الحجم الحقيقي للمؤسسة بسبب اختلاف معامل رأس المال، فهناك مؤسسات ذات نشاط يتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة ولكنها توظف عدداً قليلاً من العمال ولا يمكن اعتبارها ضمن المؤسسات الصغيرة، كما أن هناك مؤسسات ذات نشاط يتطلب استثمارات رأسمالية قليلة ولكنها توظف عدداً كبيراً من العمال وعدم إدراجها ضمن المؤسسات الصغيرة .

للمزيد طالع المرجع التالي:

§ Olivier Torres: *PME – Nouvelle approche*, Economica, Paris, 1998, PP: 20-21.

[14] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد: الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية - مصر، 2005، ص: 49.

[15] فاطمة جلال محمد السيد: دور الصناعات الصغيرة في تنمية اقتصاديات الدول النامية - دراسة مقارنة مع إشارة خاصة للصناعات الصغيرة في مصر، رسالة ماجستير، مرجع سابق، 1994، ص: 8 .

[16] : عبد الله مايو: واقع بحوث التسويق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة ولاية ورقلة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007، ص: 4

[17] لكن هذا المؤشر أي السوق له حالات عدة فقد يكون في حالة منافسة تامة، أي وجود عدد كبير من المنتجين كل منهم ينتج جزءاً ضئيلاً من حجم الإنتاج الإجمالي المعروض في السوق، أو حالة الاحتكار التام حيث يوجد منتج واحد فقط، أو حالة المنافسة الاحتكارية المتمثلة في وجود عدد كبير من المنتجين ينتجون جزءاً بسيطاً من مجموع الإنتاج - سلعة متشابهة غير متجانسة - وأخيراً احتكار القلة أي عدد قليل من المنتجين يسيطرون على السوق

[18] طيار أحسن، شلابي عمار: دالجزائرية، الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل ترقيتها، كلية العلوم لاقتصادية وعلوم التسيير الملتقى الوطني الرابع حول "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر" جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة - الجزائر -، يومي 13 و14 أبريل 2008

[19] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77 صادرة يوم 30 رمضان 1422 الموافق لـ 15 ديسمبر 2001، القانون رقم 01 - 18 مؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. المادة 4، ص: 5. وضمناً يشار إلى المؤسسة المصغرة في هذا التعريف التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. المادة 4، ص: 7. وضمناً يشار إلى المؤسسة المصغرة في هذا التعريف.

[20] للمزيد حول " ANSEJ " ، تصفح موقعها على شبكة الانترنت: <http://www.ansej.org.dz>

[21] مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم وتشغيل الشباب يناير 2004 ص 29-31

[22] مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم وتشغيل الشباب يناير 2004 ص 29-31

[23] مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية المسيرة لنظام للتأمين عن البطالة التابع للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب المادة 4، 5، للمزيد حول الصندوق، تصفح موقعه على شبكة الانترنت: <http://www.cnac.dz>

[24] أ. بوسهمين أحمد، أ - بوشنافة أحمد: واقع تمويل المشروعات المصغرة عن طريق (ANSEJ) للحد من البطالة بمنطقة بشار، الملتقى الوطني حول " الاستثمار والتشغيل " يومي 10-11 ماي 2005 جامعة جيلالي اليابس، سيدي بل عباس .

[25]: BOUSSAHMINE Ahmed et Autres: **Rôle et réalité de l'Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes dans le financement et la création des petites entreprises dans la wilaya de Béchar** , Colloque International sur la ; Création d'entreprises et territoires , organiser par CREAD , Tamanrasset , le 03 et 04 Décembre 2006

[26] سيد عبد الرحيم عبد المولى: دور الصناعات الصغيرة وأهميتها في إستراتيجية الاقتصاد المصري، الندوة الدولية الأولى حول تنمية المشروعات الصغيرة وتوسيع قاعدة رجال العمال في مصر، جامعة عين شمس، أيام 16-17 سبتمبر 1997، ص: 12 . بالتصرف

[27] سيد عبد الرحيم عبد المولى: دور الصناعات الصغيرة وأهميتها في إستراتيجية في الاقتصاد

المصري، مرجع سابق . بالتصرف

[28] اتضح أيضاً من خلال الأزمات المتكررة، وأهمها الأزمة التي شهدتها أوروبا الغربية في

السبعينيات (الأزمة البترولية 1971-1979) القدرة الهائلة للمؤسسات المصغرة والصغيرة وحتى المتوسطة في استيعاب العمالة، وفي هذا الصدد نجد الأعمال والاستطلاعات الإحصائية ومنها بحوث "Xavier GREFFE" التي أقيمت سنة 1979 قصد البحث وتقييم دور وفعالية المؤسسات المصغرة والصغيرة وحتى المتوسطة الفرنسية ودورها في توفير فرص عمل، وأنطلق كذلك من خلال دراسة بحثية للعوامل التي تعرقل تطورها .

للمزيد طالع المرجع التالي:

§ Xavier GREFFE: Les PME créent elle des emplois !, Economica , Paris , 1994 , P: 5

[29] بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام: الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في

القضاء على البطالة، المنتدى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبية بن بوعلي الشلف، يومي 17-18 أبريل 2006، ص: 355 .

[30] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشرة المعلومات الاقتصادية رقم

12، مؤشرات عام 2007، ص: 33-34

[31] تم إعداده من طرف الباحث، معتمدا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

والصناعات التقليدية، نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 12، مؤشرات عام 2007، ص: 23

[32] سعاد ناتف برنوطي: إدارة الأعمال الصغيرة - أبعاد ريادية -، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة

الأولى، 2005، ص: 59

[33]: Barrow, Colin: The Essence of Small Business, Prentice hall international, UK,

1993, P: 32

[34] تقوم علاقة التعاقد من الباطن أو المناولة، حينما تطلب شركة ما تسمى الطرف المتعاقد، من

شركة أخرى بالمتعاقد أن تنتج لحسابها أجزاء ومكونات معينة، أو أن تقوم بعمليات التجميع أو شبه التجميع لبعض هذه الأجزاء والمكونات بغرض إدراجها ضمن منتج معين يتم بيعه بواسطة المتعاقد نفسه .

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمصغرة بميزات تنافسية لقدرتها على إنتاج سلع خفيفة قابلة للتجديد بطلب من المستهلك، كما يمكنها المساهمة في تقوية المؤسسات الكبيرة من خلال توفير الاستهلاكات الوسيطة في إطار العقود الباطنية "la sous traitance"، إن هذه الميزة تؤهلها أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها، أو التي تشترك في استخدام ذات المدخلات.

ومن ميزات المترتبة على التعاقد من الباطن نجد: 1- حل نقاط الاختناق المترتبة على تواضع قدرات المنشآت الصغيرة مالياً، إدارياً، وتسويقياً، وتنظيماً وتكنولوجياً، 2- ارتفاع معدل التكامل الصناعي للمؤسسات بفضل عملية المقاوله الباطنية.

للمزيد انظر إلى المداخلة:

§ صلاح الدين سسيلم: خراشي بسمه: المناولة الصناعية: مدخل متكامل لدعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير الملتقى الوطني الرابع حول "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر" جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة - الجزائر -، يومي 13 و14 أبريل 2008 .

[35] السيد طاهر سيلم: إستراتيجية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في تنمية وتطوير المناولة الصناعية، المؤتمر والمعرض العربي الأول حول: المناولة الصناعية، الجزائر أيام 12-15/09/2006.

[36] : تقع آلات الورش "Machine tools" ضمن القطاع الفرعي للآلات غير الكهربائية، وأهمها الآلات المنتجة للسلع الكيماوية وآلات تصنيع الأخشاب وآلات تجهيز الأغذية والآلات الزراعية والمحركات وآلات البناء والتشييد وهي جميعها صناعات صغيرة ومصغرة.

للمزيد طالع:

§ دريه محمود ابراهيم الموصلي: اقتصاديات صناعة دباغة الجلود في مصر، رسالة ماجستير، مرجع سابق ، 2000، ص: 36 .

[37] عبد القادر نويبات: دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني، مداخلة في ملتقى، ملتقى، مرجع سابق، 2004، ص: 345

[38] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، للسداسي الثاني من سنة 2000، ص: 104

[39] فقد أشار وزير المؤسسات أحمد: والمتوسطة والصناعات التقليدية السابق سماري في كلمته الافتتاحية في مجلة فضاءات إلى وجوب السهر على تخصيص حصة من الصفقات للمنافسة بين تلك المؤسسات، أي الصغيرة والمتوسطة في مجال إبرام الصفقات العمومية، وذلك من طرف المصالح المعنية للدولة والهيئات التابعة لها، وفي هذا الإطار حظيت المناولة باهتمام خاص حيث تقرر تأسيس مجلس وطني للمناولة يتشكل من ممثلي الإدارات، المؤسسات والجماعات المعنية بترقية المناولة لاقتراح تدابير الاندماج الأحسن للاقتصاد الوطني، وتشجيع التحاق مؤسساتنا بالتيار العالمي للمناولة، وترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل وطنيين كانوا أو أجانب.

[40] فتحى السيد عبده أبو سيد أحمد: الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مرجع سابق،

2005، ص: 71

[41] محمد يعقوبي: مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية - عرض بعض التجارب -، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسينية بن بوعلي الشلف يومي 17-

18 أبريل 2006 ص: 47

[42] الاستثمار في المؤسسات المصغرة والصغيرة يمتص البطالة ويوفر فرص عمل، ففي أمريكا بلغ نصيب هذه المؤسسات حوالي 80% على الأقل من فرص العمل الجديدة، وفي عام 1985 بلغ عدد العاملين الجدد في ذلك القطاع مليون فرد، أما بريطانيا فبلغت نسبة العمالة في ذلك القطاع حوالي ثلث قوة العمل من العمالة الكلية، أما في اليابان فتعمل غالبية القوة العاملة في هذا النوع من المؤسسات. للمزيد طالع:

§ دريه محمود ابراهيم الموصلي: اقتصاديات صناعة دباغة الجلود في مصر، رسالة ماجستير، مرجع سابق ، 2000، ص: 30 .

أما الجزائر فيسهم الاستثمار في المؤسسات المصغرة في التشغيل بنسب عالية، وهذا ما أوضحناه في الجدول رقم (2).

[43] إن الدراسات العلمية تظهر بأن أكثر من ثلث براءات الاختراع في الولايات المتحدة الأمريكية التي تسجل سنوياً، يعود إلى الأفراد وأصحاب الأعمال الصغيرة وليس للشركات العملاقة التي تتفوق المليارات على البحث والتطوير، كما أن أكثر من ربع براءات الاختراع التي تسجل في الدول المتقدمة صناعياً يسجل من قبل أعمال صغيرة .

للمزيد طالع:

سعاد نائف برنوطي: إدارة الأعمال الصغيرة - أبعاد ريادية -، مرجع سابق، 2005، ص: 61

وأشار المرجع إلى المصادر التالية:

§ Siropolis, Nicholas: Small Business Management , Houghton Mufflin, Boston Mass , 1997 , P: 3/8

§ Megginson , Leon C , Scott , W .L: Successful Small business Management , Irwin , , Boston Mass , 1991 , P: 14./20

[44] عماد أبو رضوان: التحديات التي تواجهها المشاريع الصغيرة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و18 أبريل، 2006 .

[45] تشام فاروق: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الرهانات والفعاليات، المركز الجامعي سعيدة، يومي 14-15 ديسمبر 2004، ص: 355.

[46] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد: الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مرجع سابق،

2005، ص: 77